الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي

سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية،

14– 18 تشرين الأول / أكتوبر 2017

الجمعية العامة
البند 2

A/137/2-P.15
14 تشرين الأول/ اكتوبر 2017

النظر في طلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

طلب إدراج بند طارئ
في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي
مُقدم من وفود: المغرب، اندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، بنغلادش، الكويت، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والسودان، وتركيا

في 14 تشرين الأول / أكتوبر 2017، تلقى الرئيس من وفود: المغرب، اندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، بنغلادش، الكويت، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والسودان، وتركيا، طلباً ووثائق مرفقة، لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الدورة 137 للجمعية العامة بعنوان:

" إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينيغيا، باعتبارها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار".

وسيطلب من الجمعية العامة الـ 137 أن تتخذ قراراً بشأن طلب وفود: المغرب، إندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، بنغلادش، الكويت، جمهورية إيران الإسلامية، والسودان، وتركيا يوم الأحد 15 تشرين الأول / أكتوبر 2017.

وسوف يجد المندوبون في الجمعية العامة الـ 137 نص الرسالة المقدمة للطلب (المرفق الأول) ومشروع قرار (المرفق الثاني) دعما له.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي
15 تشرين الأول/ اكتوبر *2017*

وبموجب أحكام المادة 11.1 من قواعد الجمعية العامة، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة توضيحية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يشمله الطلب. وتقوم أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بإبلاغ جميع الأعضاء بهذا الطلب وأية وثائق من هذا القبيل على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص المادة 11.2 من قواعد الجمعية على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ ضمّ مقترحاتهم في طلب واحد، إذا كانت المقترحات الأساسية، تنصبّ على الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي أقرّته الجمعية.

A/137/2-P.15

ملحق 1

الأصل: الانجليزية

الاتصالات الموجهة إلى الأمين العام من قبل وفود المغرب، اندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، بنغلادش، الكويت، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والسودان، وتركيا

سانت بطرسبرغ، 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2017

عزيزي الأمين العام،

نتشرف بأن نقدم بالنيابة عن وفود: المغرب، اندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، بنغلادش، الكويت، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والسودان، وتركيا، مشروع القرار المستكمل والنهائي حول قضية الروهينيغيا، بعنوان:

" إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينيغيا، باعتبارها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار".

وباعتبار أنه ليس هناك الكثير من الوقت، اتفقنا في اجتماعنا على تقديم اقتراح مدمج، وإذا لم يكن هناك أسباب أو تعليقات إضافية من الوفود المعنية، فإننا قد ننظر في المقترح النهائي. ووفقاً لذلك، فإن وفد بنغلادش سيقدم المقترح المدمج بالنيابة عن الوفود المذكورة أعلاه.

ونشكركم على حسن تعاونكم

(التوقيع)

علي أشرف

نائب الأمين العام

الأمانة العامة لبرلمان بنغلادش

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

15 تشرين الأول/ اكتوبر *2017*

A/137/2-P.15

ملحق 2

الأصل: الانجليزية

إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينيغيا، باعتبارها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار

مشروع قرار مقدم من مُقدم من وفود: المغرب، اندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، بنغلادش، الكويت، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والسودان، وتركيا

إن الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ تشير* إلى قرار الاتحاد البرلماني الدولي، الذي اعتمدته بالإجماع الجمعية العامة الـ 117 (جنيف، 10 تشرين الأول / أكتوبر 2007)، بشأن الحاجة الملحة إلى وقف الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان على الفور، واستعادة الحقوق الديمقراطية لشعب ميانمار، والقرار الذي تم اتخاذه بالإجماع (جنيف، 21 تشرين الأول / أكتوبر 2015)، بشأن دور الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمانات، البرلمانيين، والمنظمات الدولية والإقليمية، في توفير الحماية اللازمة، والدعم العاجل لمن أصبحوا لاجئين عن طريق الحرب، الصراعات الداخلية والاجتماعية، وفقاً لمبادئ القانون الإنساني الدولي، والاتفاقيات الدولية،

(2) *تؤكد من جديد* على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرارات 233/70، 242/68، 233/67، 230/66 حول وضع حقوق الإنسان في ميانمار،

(3) *و تأخذ بالحسبان* ميثاق الأمم المتحدة (1945)، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1963)،

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) والبروتوكول الاختياري الأول (1966)،

(4) *يساورها* بالغ القلق إزاء استمرار العنف، التشريد القسري والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يعاني منها أقلية الروهينغيا العرقية في ولاية راخين في ميانمار،

(5) *وإذ تشير* إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 64/238، الذي يعترف بالأقلية العرقية الروهينغيا في ولاية راخين الشمالية في ميانمار، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 69/248، الذي يحثّ ميانمار على منح الجنسية والحقوق المتساوية لأقلية الروهينغيا العرقية،

(6) *صُدمت بوجه خاص* بممارسة "التطهير العرقي" في ولاية راخين الشمالية في ميانمار، التي تستهدف تشريد أو تدمير الجماعات العرقية أو الدينية،

(7) *وإذ تعرب* عن قلقها إزاء الهجرة غير المسبوقة للروهينغيا إلى بنغلادش، وآثارها الأمنية المحتملة على أمن بنغلاديش والمنطقة،

(8) *وإذ ترحب* بجهود بنغلادش الرامية إلى مساعدة أفراد الروهينيغيا المشردين قسراً، من خلال إثبات ملجأ مؤقت، وتقدير الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة، البلدان، والشركاء الدوليين الآخرين،

(9) *وإذ تأخذ علماً* بتعليقات الأمين العام للأمم المتحدة وقلقه بشأن "التطهير العرقي"، الذي يرمي إلى إبادة الروهينجا من وطنهم،

(10) *وإذ تأخذ علماً أيضاً* بالحكم الصادر عن المحكمة الشعبية الدائمة المؤرخ 22 أيلول / سبتمبر 2017،

(11) *وإذ يساورها* بالغ القلق إزاء وضع الألغام الأرضية التي تنتهك القواعد الدولية على طول الحدود لمنع الروهينغيا من العودة إلى ميانمار،

(12) *وإذ ترحب* بالتقرير النهائي والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين برئاسة كوفي عنان،

(13) *وإذ تعرب* عن بالغ أسفها لضحايا الفظائع التي ارتكبتها قوات الأمن في ميانمار والمتطرفون العرقيون في راخين، *وتعرب* كذلك عن تعاطفها العميق مع الروهينيغيا،

1. *تدين* بقوة جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك فقدان العديد من

الأرواح البريئة في ولاية راخين في ميانمار، ولا سيما الممارسة البغيضة المتمثلة في "التطهير العرقي"، وتدعو حكومة ميانمار إلى وقف هذه الانتهاكات فوراً، وضمان الاحترام الكامل وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز بسبب العرق أو الدين؛

2. *تؤيد* قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بإرسال فريق متعدد الجنسيات، مستقل، وخاضع للمساءلة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن في ولاية راخين؛

3. *تعرب* عن بالغ قلقها إزاء الفظائع التي ارتكبتها مؤخرا قوات الأمن وشركاؤها المدنيون المتطرفون ضد أقلية الروهينجا، التي تشكل انتهاكاً خطيرا وصارخاً للقوانين الدولية؛

4. *تطلب* إلى سلطات ميانمار، أن تتخذ تدابير عاجلة وفورية لوضع حد لجميع أعمال العنف، ومواجهة جميع الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان، القانون الدولي، والعهود الدولية؛

5. *تطلب أيضاً إلى* مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، وجميع الهيئات الإقليمية والحكومية المختصة، التدخل بسرعة من أجل وقف المأساة الإنسانية لأقلية الروهينغيا، والتصدي لهذه الأزمة، لأنها تمثل تهديداً للأمن والسلم الدوليين؛

6. *تعرب* عن تقديرها للجهود التي تبذلها حكومة بنغلادش لتوفير إلى ما يقرب من مليون مشرد من الروهينيغيا، جملة أمور منها، المأوى، الغذاء، المرافق الصحية، المياه، والرعاية الطبية، إلى ما يقرب من مليون من أفراد الروهينيغيا المنكوبين؛

7. *تعرب أيضاً* عن تقديرها لدعم اندونيسيا لعملية الإصلاح العسكري وعملية التحول الديمقراطي في ميانمار، لتجسد قيم الديمقراطية احترام الأكثرية، وحماية الأقليات.

8. *تعرب* عن تقديرها أيضاً، للبدان الأخرى، إضافة إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، التي أعربت عن تضامنها، وقدمت دعمها ومساعدتها إلى الروهينيغيا المشردين قسراً؛

9. *تدعو* جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، إلى المساعدة في تأمين الحقوق الأساسية للروهينغا، وتقديم الدعم الإنساني إلى الروهينيغيا، والانضمام إلى جهود

بنغلادش والمجتمع الدولي، من أجل العودة المستدامة للروهينغا إلى وطنهم في ولاية راخين في ميانمار، والمساهمة في استعادة الاستقرار والأمن في ولاية راخين؛

10. *تأسف* لأن برلمان ميانمار لم يتخذ بعد أي خطوة لوقف العنف، ووضع حد للحالة المأساوية للروهينغيا في ولاية راخين؛

11. *تشدد* وبقوة على أنه ينبغي لميانمار أن تقضي على الأسباب الجذرية، بما في ذلك الحرمان من الجنسية استناداً إلى قانون الجنسية لعام 1982، الذي أدى إلى انعدام الجنسية وانتهاك حقوق مسلمي الروهينيغيا، واستمرار تجريدهم من الملكية، والتمييز ضدهم؛

12. تحثُّ سلطات ميانمار على حقوق المواطنة للروهينغيا، إضافة إلى أي حقوق قانونية أخرى، بما في ذلك، حرية التنقل والوصول إلى أسواق العمل، وخدمات التعليم والصحة.

13 *تدعو* حكومة ميانمار إلى

أ. وقف العنف وممارسة التطهير العرقي في ولاية راخين فوراً، وبدون قيد أو شرط، وإلى الأبد،

ب. ضمان العودة المستدامة لجميع أفراد الروهينغيا المشردين قسراً اللاجئين في بنغلادش، إلى ديارهم في ميانمار في أقرب وقت ممكن،

ج. تنفيذ توصيات تقرير لجنة كوفي عنان فوراً وبدون قيد أو شرط؛

14 *تحثُّ* المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، على النظر بجدية في اتخاذ مزيد من الإجراءات لمعالجة الأزمة الجارية في ميانمار، وتطلب إلى الأمم المتحدة أن ترسل على وجه الاستعجال بعثة لتقصي الحقائق إلى ميانمار، لإجراء تحقيق شامل ومستقل، في الأعمال الوحشية المزعومة والانتهاكات الجسيمة حقوق الإنسان في ولاية راخين؛

15. *توصي* وبقوة على إنشاء "مناطق آمنة" داخل ميانمار، تحت إشراف الأمم المتحدة، لحماية جميع المدنيين بغض النظر عن الدين والعرق؛

16. *تدعو* إلى إيجاد حل مستدام لحالة حقوق الإنسان في ولاية راخين، عن طريق وضع خطة لبناء السلام؛

17. *تدعو أيضاً* إلى وضع برامج شاملة لاستيعاب اللاجئين الروهينجا في البلدان المستقبلة؛

18. *توصي* بدخول وسائط الإعلام والمنظمات الإنسانية، دون عوائق في ولاية راخين الشمالية؛

19. *تهيب* بحكومة ميانمار أن تتخذ تدابير ضد حملة الكراهية المناهضة للروهينغيا في ميانمار، وأن توقف أيضاً – اليقظة المدنية – من جانب مواطني ولاية راخين المتطرفين في ولاية راخين؛

20. *تحثّ* جميع البرلمانات على تشجيع حكوماتها، لتكثيف الضغط الدبلوماسي على ميانمار على جميع المستويات، لوضع حد للحالة المأساوية في ولاية راخين في ميانمار، التي تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين؛

21. *تقرر* إنشاء فريق اتصال تابع للاتحاد البرلماني الدولي معني بميانمار، من أجل متابعة تنفيذ هذا القرار، واستكشاف التدابير المناسبة والعملية التي يتعين على المجتمع البرلماني العالمي اتخاذها، لمعالجة حالة شعب الروهينيغيا، وتوفير حل سلمي ومستدام للأزمة؛

22. *تطلب* إلى الأمين العام للاتحاد أن ينقل هذا القرار، إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، الأمين العام للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

23. *تقرر* أن تبقى متيقظة، فيما يتعلق بالمزيد من التطورات في ميانمار.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

137th IPU Assembly

St. Petersburg, Russian Federation
14–18 October 2017

Assembly
Item 2

A/137/2-P.15
14 October 2017

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

Request for the inclusion of an emergency item in the agenda of the 137th Assembly of the Inter-Parliamentary Union submitted by the delegations of Morocco, Indonesia, the United Arab Emirates, Bangladesh, Kuwait, Iran (Islamic Republic of), Sudan and Turkey

On 14 October 2017, the President received from the delegations of Morocco, Indonesia, the United Arab Emirates, Bangladesh, Kuwait, Iran (Islamic Republic of), Sudan and Turkey a request and accompanying documents for the inclusion in the agenda of the 137th Assembly of an emergency item entitled:

"Ending the grave human crisis, persecution and violent attacks on the Rohingyas as a threat to international peace and security and ensuring their unconditional and safe return to their homeland in Myanmar".

Delegates to the 137th Assembly will find attached the text of the communication submitting the request (Annex I) and a draft resolution (Annex II) in support thereof.

The 137th Assembly will be required to take a decision on the request of the delegations of Morocco, Indonesia, the United Arab Emirates, Bangladesh, Kuwait, Iran (Islamic Republic of), Sudan and Turkey on Sunday, 15 October 2017.

Under the terms of Assembly Rule 11.1, any Member of the IPU may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. Such a request must be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution which clearly define the scope of the subject covered by the request. The IPU Secretariat shall communicate the request and any such documents immediately to all Members.

Furthermore, Assembly Rule 11.2 stipulates that:

(a) A request for the inclusion of an emergency item must relate to a recent major situation of international concern on which urgent action by the international community is required and on which it is appropriate for the IPU to express its opinion and mobilize a parliamentary response. Such a request must receive a two-thirds majority of the votes cast in order to be accepted;
(b) The Assembly may place only one emergency item on its agenda. Should several requests obtain the requisite majority, the one having received the largest number of positive votes shall be accepted;
(c) The authors of two or more requests for the inclusion of an emergency item may combine their proposals to present a joint one, provided that each of the original proposals relates to the same subject;
(d) The subject of a proposal that has been withdrawn by its authors or rejected by the Assembly cannot be included in the draft resolution submitted on the emergency item, unless it is clearly referred to in the request and title of the subject adopted by the Assembly.

COMMUNICATION ADDRESSED TO THE SECRETARY GENERAL BY THE DELEGATIONS OF MOROCCO, INDONESIA, THE UNITED ARAB EMIRATES, BANGLADESH, KUWAIT, IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF), SUDAN AND TURKEY

St. Petersburg, 14 October 2017

Dear Mr. Secretary General,

We have the honour to submit on behalf of the delegations of Morocco, Indonesia, the United Arab Emirates, Bangladesh, Kuwait, Iran (Islamic Republic of), Sudan and Turkey the updated and final draft resolution of a merged proposal on the Rohingya issue entitled:

"Ending the grave human crisis, persecution and violent attacks on the Rohingyas as a threat to international peace and security and ensuring their unconditional and safe return to their homeland in Myanmar".

As there is little time, we agreed in our meetings to submit a merged proposal. If there is no response or further comments from the concerned delegates, we may consider the proposal final. Accordingly, the delegation of Bangladesh will submit this merged proposal on behalf of the above-mentioned delegations.

Thank you for your kind cooperation.

Yours sincerely,

(Signed) Md. Ali ASHRAF
Deputy Secretary
Bangladesh Parliament Secretariat

ENDING THE GRAVE HUMAN CRISIS, PERSECUTION AND VIOLENT ATTACKS ON THE ROHINGYAS AS A THREAT TO INTERNATIONAL PEACE AND SECURITY AND ENSURING THEIR UNCONDITIONAL AND SAFE RETURN TO THEIR HOMELAND IN MYANMAR

Draft Resolution submitted by the delegations of MOROCCO, INDONESIA, THE UNITED ARAB EMIRATES, BANGLADESH, KUWAIT, IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF), SUDAN AND TURKEY

The 137th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) *Recalling* the IPU Resolution adopted unanimously by the 117th Assembly (Geneva,10 October 2007) on *The urgent need to immediately stop the widespread human rights violations and to restore the democratic rights of the people of Myanmar*, and the Resolution adopted unanimously by the 133rd IPU Assembly (Geneva, 21 October 2015) on *The role of the Inter-Parliamentary Union, parliaments, parliamentarians, and international and regional organizations in providing necessary protection and urgent support to those who have become refugees through war, internal conflict and social circumstances, according to the principles of international humanitarian law and international conventions*,

(2) *Reaffirming* relevant United Nations General Assembly Resolutions, including Resolutions 70/233, 68/242, 67/233, 66/230 on the *Situation of human rights in Myanmar,*

(3) *Taking into account* the Charter of the United Nations (1945), the Universal Declaration of Human Rights (1948), the UN Declaration on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (1963), the International Covenant on Civil and Political Rights (1966) and the First Optional Protocol (1966),

(4) *Profoundly distressed* by the continuing violence, forced displacement and serious violations of human rights experienced by ethnic Rohingyas in the Rakhine State of Myanmar,

(5) *Recalling* UN General Assembly Resolution 64/238 which recognizes the Rohingya ethnic minority in the Northern Rakhine State of Myanmar and UN General Assembly Resolution 69/248 which urges Myanmar to grant citizenship and equal rights to the Rohingya ethnic minority,

(6) *Particularly shocked* by the practice of "ethnic cleansing" in the Northern Rakhine State of Myanmar which is aimed at the displacement or destruction of ethnic or religious groups,

(7) *Expressing concern* over the unprecedented exodus of the Rohingyas to Bangladesh and its humanitarian and potential security consequences for Bangladesh and the region,

(8) *Welcoming* Bangladesh's efforts to help the forcibly displaced Rohingyas by providing temporary refuge and *appreciating* support from the United Nation agencies, countries and other international partners,

(9) *Taking note* of the United Nations Secretary-General’s comments and concern on "ethnic cleansing" which aims to annihilate the Rohingyas from their homeland,

(10) *Also taking note* of the verdict of the Permanent Peoples' Tribunal dated 22 September 2017,

(11) *Deeply concerned* by the placing of landmines in violation of international norms along the border to prevent the Rohingyas from returning to Myanmar,

(12) *Welcoming* the final report and recommendations of the Advisory Commission on Rakhine State led by Kofi Annan,

(13) *Expressing* deep sorrow for the victims of the atrocities perpetrated by the Myanmar security forces and extremist ethnic Rakhine civilian vigilantes and *also expressing* profound sympathy to the Rohingyas,

1. *Strongly condemns* all gross violations of human rights including loss of many innocent lives in the Rakhine State of Myanmar and, particularly, the abhorrent practice of "ethnic cleansing", and *calls on* the Government of Myanmar to cease these violations immediately and ensure full respect of human rights and fundamental freedoms for all, without distinction of race or religion;

2. *Supports* the United Nations Human Rights Council's decision to send an independent, accountable multinational team to investigate alleged human rights violations by the security forces in the Rakhine State;

3. *Expresses grave concern* over the recent atrocities perpetrated by security forces and their extremist civilian accomplices against the Rohingya minority, which constitute serious and blatant violations of international laws;

4. *Calls upon* the Myanmar authorities to take urgent and immediate measures to put an end to all the violence and to confront all practices that are in violation of human rights, international law and the international covenants;

5. *Also calls upon* the United Nations Security Council, Human Rights Council and all regional and governmental competent bodies to urgently interfere in order to halt the human tragedy of the Rohingya minority and to deal with this crisis as it represents a threat to international security and peace;

6. *Appreciates* the efforts of the Government of Bangladesh to provide close to one million distressed Rohingyas with, inter alia, shelter, food, sanitation, water and medical attention;

7. *Also appreciates* Indonesia’s support for the military reform and process of democratization in Myanmar to reflect the democratic values of respect for the majority and protection of minorities;

8. *Further appreciates* other countries, as well as UN agencies and other international organizations that have expressed their solidarity and extended their support and assistance to the forcibly displaced Rohingyas;

9. *Invites* all IPU Member Parliaments to help in securing the basic rights of the Rohingyas, extending humanitarian support to the Rohingyas and in joining the efforts of Bangladesh and the international community towards the sustainable return of Rohingyas to their homeland in the Rakhine State of Myanmar, and to contribute to the restoration of stability and security in the Rakhine State;

10. *Regrets* that the Parliament of Myanmar has yet to take any step to stop the violence and to put an end to the tragic situation of the Rohingyas in the Rakhine State;

11. *Strongly stresses* that Myanmar should eliminate the root causes, including the denial of citizenship based on the 1982 Citizenship Act which has led to statelessness and deprival of the rights of the Rohingya Muslims, and to continued dispossession and discrimination against them;

12. *Urges* Myanmar authorities to grant citizenship rights to the Rohingyas as well as any other legal rights including freedom of movement and access to the labour markets, education and health services;

13. *Calls on* the Government of Myanmar

    (a) to stop the violence and the practice of ethnic cleansing in the Rakhine State immediately, unconditionally and forever,

    (b) to ensure sustainable return of all forcibly displaced Rohingyas sheltered in Bangladesh to their homes in Myanmar within the shortest possible time,

    (c) to implement the recommendations of Kofi Annan’s Commission Report immediately, unconditionally and entirely;

14. *Urges* the international community, in particular the United Nations to seriously consider further action for addressing the ongoing crisis in Myanmar and *requests* the United Nations to send a Fact-Finding Mission to Myanmar urgently to conduct a thorough and independent investigation of alleged atrocities and gross violations of Human Rights in the Rakhine State;

15. *Recommends strongly* the creation of "Safe Zones" inside Myanmar under UN supervision to protect all civilians irrespective of religion and ethnicity;

16. *Calls for* a sustainable solution to the human rights situation in the Rakhine State through the formulation of a peace-building plan;

17. *Also calls for* inclusive assimilation programmes for Rohingya refugees in the receiving countries;

18. *Recommends* unfettered media and humanitarian access in the Northern Rakhine State;

19. *Calls upon* the Myanmar Government to take measures against the anti-Rohingya hate campaign in Myanmar as well as to stop civilian – vigilantism by extremist Rakhines in the Rakhine State;

20. *Urges* all parliaments to encourage their respective governments to intensify diplomatic pressure on Myanmar at all levels to put an end to the tragic situation in the Rakhine State of Myanmar which constitutes a grave threat to international peace and security;

21. *Decides* to establish the IPU Contact Group on Myanmar in order to follow the implementation of this resolution and to explore appropriate and practical measures to be undertaken by the global parliamentary community to address the situation of the Rohingya people and provide a peaceful and sustainable solution for the crisis;

22. *Requests* the IPU Secretary General to convey the present resolution to the IPU Member Parliaments, the UN Secretary-General and the relevant international and regional organizations;

23. *Resolves* to remain vigilant regarding further developments in Myanmar.